

Copyright © King Saud University



٢١٧  
ف

فتاوى حول الخبز الافرنجي . كتب سنة ١٢٤٢ هـ

٢٠ ص ١٢ س ٢٤ × ١٦ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

١ - فقه المذاهب الاسلامية ب - تاريخ النسخ

٦٩٥



مكتبة رسله در حبله بان مرلي اليك  
بدرالدوله بهالك

59

عجدة العلماء  
بدرالدوله بهادر



71090  
1499/7/1

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	نقارون در الكبر لاخر خبر الرقم 790
اسم المؤلف	
تاريخ النسخ	1264
عدد الاوراق	37
ملاحظات	أصله شرعي
القياس	27x26
الرقم	216

ف



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله تعالى شانه ما قول السادة العلماء في الخبز

الفبرخي الذي استهر حتى على السن بعض الخبازين لمن الهود

الكفار عمله خمية السبدي وهو يذ طاع الناجر حيل هل هو طاهر ولا

وہل جوڑا کلمہ ام لا افقنا ما جوین ط

فَنَقُولُ حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى وَمُصَلِّيًا وَمُسَلِّمًا عَلَى نَبِيِّهِ الْحَبِيبِ طَاهِرِ حُجْرَتِهِ أَكْمَلِهِ

على ظاهر المذهب لأن الأصل في الأشياء عندنا الإباحة حتى يدل دليل على

حرمه و تخميره بالسيد مشكوك فيه لحصول بغيره فحكم اليقين لايزول

بالشك والاشتهار ولوع الخبايا لا يعاب الا اذا تحقق عجز السديان

وَأَهْلُ عِيَانَا أَخْبَرَهُ عَدْلَ وَلَوْلَاهُ وَقَنَاعَتُ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ عَدْلِ الْخَيْرِ

كافر فاسق ومخبر بلغوا عدد التواتر واخبروا عن فعله بان قال عجنه به حرم

تناول ذلك الفرد المعين كان جميع المسكرات الاليفة نجسة لا تطهر بطرح شيء منها عندها

فبصير الدقيق نجبا المخالطة الخاصة به دون مطلق الجنس والتعريض عموم هو

مذموم في الشرع كما ذكرنا في نظائره وما يدل على طهارته ما رواه الترمذي

وابن ماجه من حديث سلمان ابنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الجن والسمن والغرقاء

الحلال ما احل الله في كتابه الحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفى عنه

طريق آخر الطحاوي في مشتمل الانا قال سال ناس من الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه سلم فقالوا العايب يا توننا بلحان جيني وسمين يا ندي ماكنه اسلامهم قال

انظر يا محرم الله عليكم فامسكوا غنمكم ففقدتم غنمكم في مكان برك

نسيت اذكروا اسم الله وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه ليس الحجة الشامية ولم



يستفصل قال في فتح الباري ففيه الانتفاع بكتاب الكفار حتى يتحقق نجاستها لانه  
صلى الله عليه وسلم لبس الحجة الرومية ولم يستفصل انتهى قال النووي في الرضة  
تبع لاصله الشئ الذي لا يتحقق نجاسته كطهارة الغالب في مثل النجاسة فيكون  
لغرض الاصل والطاهر اظهرهما الطهارة عملا بالاصل في كتاب مدني الخ  
وابنهم وكتاب القصابين الصبيان الذين لا يتوقون النجاسة وطعن الشواع  
لا يتحقق مقبرة شك في نبشها واني الكفار المتدينين باستعمال النجاسة كالحج  
وكتاب النهمكين في الحرم والتلوين بالخمر من اليهود والنصارى وفي الرضا اعلنت  
النجاسة والاصل انه طاهر كتاب مدني الخ ومتدينين بالنجاسة وكتاب صبيان  
مجانين وقصابين حكم بالطهارة وماعية البلوى في كبري الدواب واعاها  
ولعاب الصبي الخطرة تداس التراب عليها والنجاسة وقد اشهر استعماله  
لخنزير محكوم بطهارة وكذا قال الشيرازي في شرح المنهاج وفي فتح الجواد لابن  
حجر ان ما اصله الطهارة ولكن غلب على الظن نجاسة النجاسة في مثله فلو كان

معروفان بقولي الاصل والطاهر والغالب رجحتهما ان طاهر عملا بالاصل المتيقن  
لانه اضبط من الغالب المختلف بالاحوال ولا يمان ذلك كتاب الصبيان والخمر  
ومدني الخ واني متدينين بالنجاسة وجوخ وجبن اشهر على شحم الخنزير  
والنفخة ووقر يغلب شحمه على نجس عرقا دابة يفرغ به ولعاب صبي وتركه  
لنوم نجاسة يدعى مدمومة كغسل ثوب جديد وبم من كحل خضر وكذا في  
فتح المعين للبيهقي وقال في التحفة ومن ثم علم ضعف ما مال اليه غير واحد من الفقهاء  
بعضهم من منع الصلوة في فراء الشبجا لانه لا يذبح رجحا صحيحا بل الصواب حلها  
لان ذلك لم يعلم في شئ بعينه مطلقا فهو باب ما غلب تخيسه جمع لاصله وكذا  
يقال في نظاير ذلك كالحج الشامي المشتهر على النفخة الخنزير وقد جاءه صلى الله  
عليه وسلم جنبه عن عندهم فاكل منها ولم يسأل عن ذلك وقال في موضع آخر  
التحفة وجميع لبس الشبجا والصواب حلها كجوخ وجبن اشهر  
بشم خنزير بل لا يفيد علم ذلك في فرو معين دون مطلق الجنس في منظومة







الحقيقة بالكلية وكونها حقيقة أخرى بان سلب من اجزاء الالهية الوصف الذي  
ماهية ويخلق فيها الوصف الذي يصير به ماهية أخرى كالتحايص فيهما بالصانع  
الكسيرة فلا نسلم ان الصابون كذلك فان الاجزاء الدهنية لم تسلب بل هي باقية  
بحيث يظهر منها وينزله بها ونلاحظ الدخلة فيها وذكرنا طرعا لا يخرج الدهن  
منها ولو كان انقلابا على الحقيقة كما في المسألة تأتي فيه ما ذكرنا بل في استحالة الخنزير  
الواقع في الملح على هذا السؤال ايضا فامل من ثم قلنا معشر الشافعية يعلم  
طهارة ذلك الملح قال في البحر الرائق ان الطهيرة قد يكون بانقلاب العين فان كان  
الخنزير لا خلاف في الطهارة وان كان في غيره كالحنزير الميت يقع في الملح فيصير  
ملحا يوكروا ليس في الغدرة تحرق فتصير ماد الطهر عند محمد خلافا لابي يوسف  
وضم الى محمد بالخيفة في المحيط وكثير من الشايخ اخافوا قول محمد وفي الخلاصة عليه الفتوى  
وفي فتح القدين انه المختار لان الشرع يرتب وصف نجاسة على تلك الحقيقة وتبقى  
الحقيقة باسقاء بعض اجزاء مفهوما فليكن بالكلية فان الملح غير العظم واللحم فاد اصار ملحا

9  
ترتب حكم الملح ونظيره في الشرع النطفة نجسة وبصيرة علقته وهي نجسة تصير  
مضغطة فتطهر والعصير طاهر فيصير خمرافين نجس ويصير لا يطهر فغيره ان استعماله  
تسبغ والوصف المشرع عليها وعلى قول محمد في الحكم بطهارة صابون صنع  
من زيت نجس وفي المجتبى جعل الدهن النجس في صابون يفتي بطهارة لانه تغير  
والتغير يطهر عند محمد ويقتى به للبلوى وهذا القبيل ما قال في الاشباه والنظائر  
الطاهر اذ جعل طينا بالمال النجس او عكسه الفتوى على ان العبرة بالطاهر انما كان اشئ  
وفي الد المختار يطهر زيت نجس جعله صابونا به يفتي للبلوى كتنوير شرب ماء نجس  
لا باس بالخنزير في كطين نجس فحرامته كونه بعد جعله في النار يطهر ان لم يطهر  
انه النجس الطين ذكره الحلبي وقال ايضا قد وقع في بين فصاحة لا يكون نجسا  
لانقلاب العين يفتي انتهى وما قالوا من ثبوت النجاسة في اجزاء الدقيق وعدم حصول  
الحلية فمنع لان الخفية قد اجمعت على ان الخمر اذا اختللت بطي شيء يطهر مع اجزاء  
المطروح قد تانت في النجاسة بالملاقاة وبقيت في الخل فلا بد ان يحكم بنجاسة  
ولا نسلم



عدم حصول التخلل فان الخبز يتحرك حتى يصير حامضاً ثم يجعل في دقيق حتى يتحرك حتى  
 يستفتح ثم يخبز فالمالح مثلاً اذا جعل في الخمر شرب في الخباسة فاذا تخلل به طعم مع اجزاء  
 الملح باقية على حالها وما استدلو عليه من قول قاضي خان لا يطابق الدعوى لانه مختص  
 بالمالح يحصل فيه التخلل ويدل عليه الواقع من قوله خبز لانه للجمع من تعقيب كاهله فكانه  
 عجى الدقيق بالخمير وخبز من غير ترائخ لم يحصل التخلل وبقيت اثار الخباسة فيه ما نحن  
 فيه ليس كذلك فانه يهل مدة حتى يتم خبزه فلا يطعم فيه شيء من اثار الخباسة والتعجب  
 غير التخمير ما قالوا ان المراد بالخبز في قول قاضي خان هو ما يتم ويجعل فيه الملح فتعكم  
 وقول المحيط انه ليس بحيلة اقل هو تطهير بالغسل كما ذكره في اللحم فالحق فيه ليس  
 هذا القبيل قال في البحر الخبز الذي عجن بالخمير يطعم بالغسل ولو صب الخال فذهب  
 يطعم في الدار المحتارة ولو عجن خبز بخر فيه خل حتى يذهب اثاره فطعمه من هذا  
 ان الدقيق بعد تجسيه طاهر يتخلل ما فيه من اجزاء الخمر وقد صلب التخلل اتفاقاً بل لو ذكر فيه  
 الملح ونحوه قبل الطبخ فتخلل بغير طاهر ففي قاضي خان البصل اذا القى في الخمر ثم تخلل



هذا الخبز ما قالوا ان المراد بالخبز في قول قاضي خان هو ما يتم ويجعل فيه الملح فتعكم

الصحيح انه طاهر لان ما فيه من اجزاء الخمر صار خلا وفي الوجيز للخبز كما يتخلل  
 الخبز ان القى فيها خلا او ملحاً او سمكا او بيضا او نقلها من الطل الى الشمس من الشمس الى الظل  
 حتى صار حامضاً وقد روي البخاري تعليقاً عن ابي الدرداء رضي الله عنه انه قال في الخمر  
 ذبح الخمر النسيان الشمس قال العيني في شرحه هذا يدل على ان ابا الدرداء كان ممن يفتي  
 بجواز تخليل الخمر قال في المري يعمل بالشام يخذ الخمر فيجعل فيها الملح والسمك وتوضع  
 في الشمس فتغير طعمه الى طعم المري قال وكان ابو الدرداء وجماعة من الصحابة ياكلون هذا  
 المري المعمول بالخمير كما يرون به باسا انتهى وفي فتاوى قاضي خان لو القى في الخمر سمكا  
 وملحاً واتخذ من ذلك ما ذكر في الكتاب لانه لا يابس اذا تحولت الخمر وصارت خلا لان  
 السمك من اجزاء الخمر صار خلا فطعم السمك لانه سمك يابس بالتخلل وفي الوجيز للخبز  
 فذا طرح في الخمر سمك وملح فصارت باسلاً يابس اذا تحولت من حال الخمر الى حالها  
 طهر من الكلام في هذا المزمع وقد ذكرنا في تلك الاشياء استدلوها على حيلتها وانما  
 مردوا عليهم تركها لوهنها والفتوى المذكورة محررة باللسان الفارسي وعليها

ومن يفتي بغيره  
 والله اعلم بالصواب  
 في بيان ان السمك يابس بالتخلل  
 فان قيل لا يابس السمك الا بالخبز  
 الجواب ان السمك يابس بالتخلل  
 فان قيل لا يابس السمك الا بالخبز  
 الجواب ان السمك يابس بالتخلل



مواخذات غير ما ذكرناه هنا سيكون لنا عودة في الكلام عليها بالفارسية ان شاء الله

تعالى والله الموفق للصواب

كتبه شيخنا الله بن محمد غوثي الخاطب بدير الدولة صالة  
بدر خاله عن كسفي الغاية والغاية وصغير يصنع الاطباء والفقهاء

عمدة العالم مفتي  
مدرسة الدولة لمجاور

قلت هذه فتوى صحيحة قوية واضحة الدلائل مطبقة على النصوص والقواعد بحسب ما ذكر

فيها بالنسبة الى مذهب الامام الشافعي ولا امام ابي حنيفة بل ومذهب الامام مالك

رضي الله عن الجميع يا باها وهايدك على ذلك ان العلامة الشيخ عبد الباقي الزهر

قد نبه على مثل هذا حيث قال في شرحه على الغرر عند قول المتن وما من الخبز مخا

بخس قال تبع المختصر وهو ضعيف والمذهب طهارتها وعليه الخبر المختار بالبروت

الخبز طاهر ولو تعلق به شيء من الرماد ثم ساق في ذلك الى ان قال وقد اتفق الجدي

شيخنا الشيخ شمس الدين اللقاني بصحة صلاة حامل ما خبز في الدواب المتخب

قوله الاجمعي انتهى والعلامة الصعدي حاشيته على هذا الشرح فسلم ذلك كله وقد

ذكر مثل هذا جمع من اهل المذهب لا يخفى فلا اظن ان متعرف قواعد العلوم وكان

هذه نصوص شرعية مقبولة  
وروايات صحيحة منقولت  
اخبار جارية في الكتب لا وعادة  
جارية في العلم ولا عيب مطلق  
على الحقيقة ويعلم الغيب  
حرره هذا بقلم الفقير الالاب  
السيد عبد الوهاب الموصل

عبد الوهاب

من العلماء ان يتوقف في صحة هذه الفتوى بادي شيء اما غير ذلك فلا يعول على قوله

والله اعلم كتيبه بيده الفقير الى الله تعالى الشيخ محمد بن محمد علام عن الله عنهما من

ابو علام  
شيخ محمد



والجواب صحيح على المذهبين ايضا عند الامام اسحق بن عيسى رضي الله عنه وابي يوسف

مطلقا وفي رواية عن محمد بن اسحق بن عيسى رضي الله عنه وابي يوسف

فتاوى قاضيان واما المتخذ مما سوى التمر والخبز الناعم والسكر والعسل والفايد

والخبز كالحنطة والذرة والشعير وما اشبه ذلك لم يشبه بحل شره بلا خلاف

غلا واشتد في ذلك التريافان كان طبع اذني طبعته بحل في قوله اسحق بن عيسى

رحمهما الله واختلف المتأخرون في قول محمد رحمه الله منهم من قال بحل شره ما دون

السكر منهم من قال لا يحل اصلا انتهى فاما صاحب هذه الاشتر حذا لا بادي طبعته فكيف

لا يحل الخبز الذي ما بقى في شيء من الخبيرة المذكورة من الاسم ولا تروى طبعه فان قيل



على خير قول محمد رحمه الله تعالى فقلنا لو تأملوا حق التأمل ما قالوا ما قالوا الفتوى في هذا  
 الخبر على قول محمد لان الفقهاء رحمهم الله صرحوا وعللوا في كتبهم كل اجتماع الفساق  
 وسكرهم على الاشبه المتخذة من الجوب لعدم الحد عند الشيخية - افتوا على قول محمد  
 وحدهم لما في الهداية هل يجد في المتخذ من الجوب اذا سكر منه قيل لا يجد وقد ذكرنا  
 الوجه قبل قالوا لا يصح انه يجد فانه روي عن محمد فيمن سكر من الاشبه انه يجد  
 من غير تفصيل وهذا لان الفساق يجتمعون على ما لنا اجتماعهم على سائر الاشبه  
 بل فوق ذلك انتهى ابن اجتماع الفساق على هذا الخبر لتكون على قول محمد في الفتوى  
 والحكم تدور على العلة كما في الاصول في الفتوى في هذا الباب على قول الشيخين رواية  
 عن محمد ايضا كما ذكرنا رواية فيجعل كل هذا الخبر بلا شبهة والجواب القوم في الفتوى  
 اجلى احرى ما احسن به شكر الله سعي من الرافع العبد الضعيف خادم الشيعة الغر  
 فاضى سيد عبد الله غفر الله له ولوالديه امين هـ

١٢  
 ١٢  
 عيسى  
 سيد خان

احمد باب الابرار واسئله الهداية والصواب واصلى واسلم على من اتى بالحكمة وفصل

الخطاب فاقول اني قد امعنت النظر في هذا الجواب فيه جوابا شافيا كما في الاله  
 مطابقا لما حوى صحيح ما في المتن والنشر من مذهب امام الامة المجتهدين  
 دين سيد المتعبدين نفعنا الله به في الدنيا والدين امين وغفر الله له ولوالديه  
 والجميع المسلمين هـ

تمت بحمد الله الغني محمد بن  
 بن الشريف عثمان المدني الحنفي  
 غفر عنهم الغني

عثمان بن محمد بن  
 بن عثمان









بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله وصحبه أجمعين **اما بعد**  
فقد اتي بعض النصارى عني بدلالة الدين اذ نور قهارة بطهارة الخبز المعجول  
بخميرة السيد وجوز الكمال ما على مذهب الامام محمد بن عبد الشافعي في ان الاصل في الاشياء  
عندهم الا بالحق وان خميرة من السيد في منكر في خصوص غيره وحكم اليقين لا يرد  
بالشك بان اشتهاه خميرة به ولو من غير كاي عابا في الجسد عن حاله مذموم في الشرع  
وايد طهارته بحديث في الترمذي وابن ماجه من حديث سلمان بن عبد الله رضي الله عنه  
سئل عن الجبن والسمن والغر فقال الحلال ما حل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه  
وما سكت عنه فهو ماعف عن نقله عن طريق الطحاوي ايضا وبما ثبت من الاستفعا  
بنسب الكفار ما لم يحقق نجاستها للبشر النبي صلى الله عليه وسلم الجبة السامية

بلا استفصال وما ذكر الامام محمد بن النوفلي من النبي الذي لا يتيقن بها  
ولا طهارته والغالب نجاسته طاهر واستغنى الناس مني فقلت لهم مكثوا في انست نارا  
على انكم منها بخير فجددوا من النار بعلمكم تصطلون حتى وجدت كلام غير مطابق  
لقواعد الاصول وما وافق لادلة المعقول ولا غير فان الجواد قد يكون الصائم قد  
وردت عليه تطويرة الوجوه الا والله لو فرض تحقق حل هذا الخبز عنده كما فرض  
وجود المحال مع كونه خلاف الواقع فكان الواجب عليه ان يعمل بقوله المتفق انما يفتي الدنيا  
والمصلحة ويجب عليه معرفة مصلحة اهل زمانه ومكانه سد الباب الفساد على العباد الم تعلم  
ان بعض العلماء كما اتي بحل هذا الخبز على الناس في شيء من الاشياء ويقولون الصلوة  
في مساجد اكرات وهم سكارى والثاني ان الحكم بحله خلاف الاجماع لان علماء دهرنا  
بلا شذوذ واحد على حرمة وكذلك اتفق كبار علماء مذهبنا على حرمة ولافتاء على  
خلاف الاجماع حرام الثالث ان الحسن البصري عند الشافعية تابعي الامام ابو الحسن الاشعري  
شرعا فلا حل ولا حرمة في الاباحة بدون من ود الشرع لان الاباحة وهو خطأ



الشرع تخيير ايضا حكم شرعي ويؤيده ما ذكره صاحب الد المختار في كتابي الطهارة  
والجهاد من ان الاصل في الاشياء عند اهل السنة التوقف الاباحة اي المعنوية الا  
الفقهاء كثيرا ما يجهلون ان الاصل في الاشياء الاباحة كيف ولم يتركوا الناس  
سدى هم ولا غير مكلف بالمحاسن والقبائح كما في البضاي وغيره وان امن الا خلا  
نذير وهل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن فيه شيء من الشئ ابع الى وروى  
شفيعنا محمد صلى الله عليه وسلم والحكام الخمسة فلا اباحة الا في زمان الفترة وكلام  
في سلمنا ان الاصل في الاشياء الاباحة لكن معناه ما ذكره محي السنة في البغوي والاصل  
عند الشافعي ان ما لم يرد فيه نص تحريم او تحليل فاك ان ما لم يشرع قبله كما قال جهم  
قواسم يقتل في الحال والحرام ونحوه عن قتلة كما روى انه نفي عن قتل الخلة والنملة هو  
وما سوى ذلك فمجمع في الاغلب من عادات العرب والامم من العرب اهل الحجاز <sup>بسمه</sup>  
طيبا فهو حلال ولا فهو حرام والامم من اهل الحجاز القرون الثلاثة ومن بين القرون  
الثلاثة لم يذكر في مثل هذا الخبر شيئا سلمنا الاباحة بالمعنى الذي هو هذا الخبر

المدقق لكن الدليل هو عجب السيد دال على حرمة وايضا كون الاصل في الاشياء  
الاباحة بوجوبك مثل هذا الخبر كما ذكره صاحب الاشياء حيث قال فروع فروعهم  
اذا اجمع الحلال والحرام غلب الحرام اذا تعارض دليلان احدهما يقتضي التحريم واخرهما  
الاباحة قدم التحريم لئلا يلزم تكرار النسخ لان الاصل في الاشياء الاباحة فاذا جعل المبيع  
مباحا كان المحرم باسما لا بآخرة اصلية ثم يصير منسوخا بالمبيع لوجوب جعل المحرم مباحا  
كان نسخا في المبيع وهو لم ينسخ شيئا لكنه على وفق الاصل والبيان في الاشياء والربع  
ان الشك في الشئ بوجوب تركه ويدل عليه قوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم  
اي لا تتبع ما لم يتعلق به ادعائك تصديقك في الله صلى الله عليه وسلم دع ما تترك  
الى ما لا يربك كما ساقى وايضا الشك في حل الشئ وحرمة بوجوب تركه ولذا قال الامام  
الشافعي في غنم مذبوحة وفيها ميتة لعدم الاكل وان كانت المذبوحة كذلك <sup>التي</sup>  
وقت الاضطراب للاختيار وايضا البقاء ما كان على ما كان وان كان مسلم الشوب  
كما نقر في الاصل لكن غير منطبق على مطلق ذلك التحريم لا يشتهر واقر الجنازة

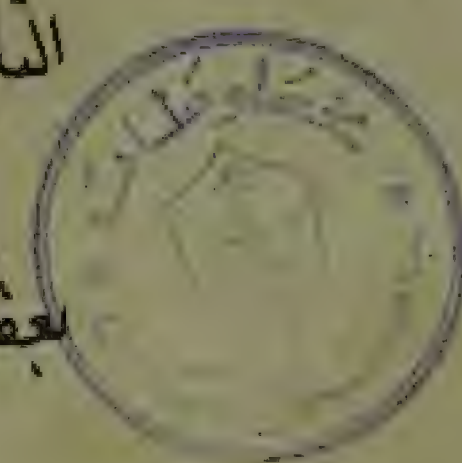


بانه لا يمكن خيبره الا بالسند في فامكان حصوله بغيره ممنوع عندهم والخامس ان  
الاعتماد من اشهار وبطلان الخبرين العاملين له بايديهم وايدي الاجراء العاملين  
بحقيقة المقيدين على انفسهم المضي بامورهم فطريق علم الشيء ما هو ما معنى في الانسان  
على نفسه السادس ان الخمس هو خمس ائمة المسلمين عيونهم كما فصل ذلك في  
النفايس الاحاديث وكتب الفقه وهو المراد من قوله لا تجسسون ولا يغيب بعضكم  
بعضا وما الخمس في العائشة ملازم فيه والسابع ان الواجب علينا معاشر مقلدي الائمة  
الابرة تقليد قول احدائنا ونقل رواية قوية عنهم الاستدلال بالاحاديث لعدم  
الاهتداء الى معرفة الاحاديث لاحتمال ان يكون ذلك مصدرا فاعين طاهر او منسوخا او كان  
ارويج حوا وماعد ذلك من حيات ضعف الحديث كما ذكره الشيخ بهان الدين صاحب <sup>العلمية</sup>  
والشيخ ابن الصلاح الشافعي رحمه الله ونصا على وجوب التقليد والافتقار حديث آخر  
عن ابن عباس رضي الله عنهما يدل على ان الاصل في الاشياء بالاباحة وهو ما رواه ابو داود  
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان اهل الجاهلية ياكلون الشيا وتكون اشياء تقدر

فبعث الله نبي انزل كتابا وحل حلالا وحرم حراما فاحل حلالا وحرم حراما وما  
عنه فهو معفو ولا قوله تعاقلا لاجل فيما اوحى الى صحر ما على طاعم يطعمه لان يكون  
او دما مسفوقا او خميرا فانه حرام فيقال لغير الله لكن المخرج للاستدلال  
بالحديث بناء على ما ذكرنا لم يستدل كيف كان السؤال المذكور عن الاشياء الثلاثة في  
ابتداء الاسلام لشبهة السائل في حلية الاشياء الثلاثة المذكورة وان هذا الحديث  
غريب وموقوف على الاصح على سلمان رضي الله عنه وليس هو قول النبي صلى الله عليه وسلم  
كما ذكره الترمذي في جامعه باب الثاني من الحديث وان سلم لا يصلح للاحتجاج  
كما ذكر ذلك في اصول الحديث كيف وقد قال الامام مقتدا الانام الحديث حبل رضي الله  
عنه اشد من كبر الاحاديث الحديث الغريب قال لا تكتبوا هذه الاحاديث الغريب  
وعامتها من الضعفاء وقال الامام الهمام مالك رضي الله عنه شر العلم الغريب خبيث العلم  
الظاهر الذي قد رواه الناس قال عبد الرزاق كان في ان غير الحديث خيرا فاذا  
هو شر ايضا الامام الشافعي رضي الله عنه لا يقلد اجتهاد احد من الصحابة هو يقول



هو كمال رجال وعلم رجال سلمان رضي الله عنه ضعيف الحديث عند النافعية  
كما ذكرنا في حديث حل الجراد فاذا لم يجد الاستدلال المقلدي الامام الشافعي <sup>رحمته</sup> الله  
باقوال الصحابة فكيف تمسك لك الخبر العالم باقوال امام يقول سلمان في الحديث  
الثاني كلام طويل وما ذكره هذا التحري على اثبات منصب الحديث فلا بأس بالبيان  
بعض الاحاديث مما شاة معرطينا القلوب المؤمنين ونقتضيا لاورده منها ما روى  
نعمان بن بشير رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلال بين الحرام  
بين والحرام بين وما بينهما مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات  
استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يبرح حول الحمي ي  
ان يبرح فيه الا وان كل ملك حي لا وان حي الله محامرا لا وان في الجسد مصغرة اذا  
صلحت صلح الجسد كله واذا فسد فسد الجسد كله الا وهي القلب منفق عليه المراد  
من الاشتباه بينهما تعارض دلائلها واختلاف الاقوال ونحوها كما في الشرح وما روى  
سيدنا الحسن بن علي رضي الله عنهما قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم



دع ما يربك الى ما لا يربك الحديث رواه احمد والترمذي والنسائي والدارمي  
فهذه ضابطة لمعرفة الحسن والقيم والحل والحرمة عند النفوس الزكية الطاهرة  
كما ذكره الشرح وما روى ما يثبت بن معبد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
يا وابصحت تسئل عن البر ولا ثم قال نعم ثم قال مجمع اصابعه فرب بها صدره قال  
استفت قلبك استفت قلبك استفت قلبك ثلثا الرما اطمان الى النفس  
واطمان الى القلب لا ثم ملأك في النفس تزد في الصدر وان افتاك الناس واه  
احمد والدارمي والترمذي القلب القلب السليم الزكي الصافي وان الاستفتاء عن القلب  
جبت لا يوجد الدليل الشرعي واذا وجدوا تعارض الدلائل يعدل الى السنة وعند  
السنتين الى اقوال العلماء وعند تعارضهما يعدل الى التحري ويختار ما يفتي به القلب  
السليم نوعا واحبا طاك في الشرح هذه الاحاديث وما عدت تلك تناقض ما ذكره  
من الاحاديث كيف الاحاديث التي ذكرناها انفقوا على فهمها واتصالها واطلاقها ولا  
على الخطر والحرمة بخلاف ما ذكره ذلك التحري فانه حديث موقوف غير مرفوع ولا متصل ولا



مطلق بل ورد على سبب على الاباحة وايضا لا بد للاحتجاج بالحديث اثبات عدالة  
الرواة وضبطهم كما في أصل الحديث والفقه والناظرين الاشياء شيئا الكفاية لكل  
وقت فقدان سائر أدلة المطلوب وعدم تحقق أحد طرفي جابر بل لا يكاد هو شان  
التحري ومن ههنا جاز في اشرب مياه سقيا ناسل بلادنا والصلوة بالثياب الجديدة  
بايدى الكفاية لا غسلها كما صرح بها وبيان ذلك في كتاب التحري لكن ما نحن فيه ليس كذلك  
لاستحرام عجن الخبز المذكور بالسندى ونحوه في التاسع ان مراد الامام النوى رحمه الله  
بالحكم بطهارة الاشياء الحكم بطريق التحري حيث لا يوجد أدلة مطلوبة وانطباق كلامه  
على هذا ظاهر كما يدل عليه كلام ابن عماد وبقينا لمحقق وقوع السندى في الخبز المذكور  
فما جاز على مذهب الامام الشافعي رحمه الله اعلم بالصواب ما على مذهب الامام الهمام  
الانام ابي حنيفة رحمه الله فقد ذهب العلماء السابقون الى حرمة لبث اجزاء الخمر فيه بخلاف  
الرهن الخبز حيث يطهر بماء صابون لا يقبل ولا يثبر نجاسة الخمر في اجزاء الدقيق وعدم  
فلا يطهر الخبز العجن منها ودر عليهم هذا التحريم بوجه الاول ان الاجزاء الخبز كما هي باقية في

الخبز بعد الخبز كذلك الاجزاء الذهبية باقية في الصابون فان قلتم بطهارة  
الصابون قولوا بطهارة الخبز المذكور وان قلتم بنجاسة الخبز قولوا بنجاسة الصابون  
فما هو جوابكم فهو جابنا والناظر ان الخبز اذا خللت بطرح شئ يظهر عندكم والخبز يشترك  
حتى يصير حامضا فيصير الخبز لا يطهر الخبز المذكور فلامر فيه وفيه ايضا نظير بوجه الاول  
فلان هذا معاوضة على الشرع وابطال التعبد لا يوجب شيئا كما ذكرنا في المناظرة وانا  
ان الصابون ايضا نجس عندنا حقيقة وطهارة لعموم البلوى ورفع الخبز لا معنى لعموم  
البلوى الا كون الشئ محرما في الاصل الا انه حكم بحمله لقيام الضرورة في حق عامة  
المخلائق كجواز الصلاة مع النجاسة الحقيقية اذا كانت دون بيع الثوب الغليظة اذا كانت  
دون قدرهم لعدم مكان التحريم كما في الاشياء في قاعدة المشقة تجلب التيسير  
الضرورات تبیح المحذورات والثالث ان جعل حكم الخبز المذكور والصابون اجلا غير مستقيم  
لان المعنى في العلة عندنا معاشر الحنفية التام فقط الا التام وجودا وعدما  
مع الحكم فان ذلك عند الشافعية لا ترى الحنفية شرط السلطان الصلوة للجمعة



تقع المنازعة في التقديم والتقديم وتبقى هذا العلم مع انتفاء علته وشروط الاستبراء  
في الجارية المشتركة من المرأة ايضا مع فقدان علته هو اشتباه الولد حكوا بعدم دفع <sup>الصلقة</sup>  
الذي هاشم لوصو حسن اليهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصل اليهم بعد وفاته  
صلى الله عليه وسلم وتبقى حكم منع الدفع اليهم الى الآن مخالف في ذلك من الخفية فقد خالف  
منه امامه فلا اعتبارا صاد من اعلامه ايضا بيع الدهن الجنب والاستبراء للاستبراء  
في غير المسجد جانبا بخلاف بيع الخمر والاستبراء بها فقياسا على الاخر قياسا مع الفارق  
كيف وحرمة الخمر لعينها وحرمة الدهن الجنب بصف ومجاورة يمكن انفكاكه عنه وان  
ذلك في الاصل والرابع ان المراد بالطرح ان يطرح شيء في الامور لا ان يطرح الخمر  
في شيء لا صلاحها والوجود وهذا الاخير الاول والخامس يجب على ذلك التحريم ان  
ينبت ان السبدي بعد صير في الدقيق بصيرة في عصره الخمر لان الجنب قد جبر بان  
السبدي بعد صير في الدقيق بصيرة لم يمض عليه يومان او ثلاثة ايام واستدل  
على صيرته بخلافه بصيرة حاضرا والحموضة موجبة للتخلل فذلك ايضا ضعيف لان الحموضة

من اللوازم الذاتية للسبدي المسكر والسادس ان الخبازين ليس بينهم كما ذكره  
التحريم بل هم يجعلون السبدي في الدقيق الذي يريدون خبزه ويعجنونه حتى  
حتى يعجن خبزه منه والسابع ان مذهب ثمة الثلاثة ومذهب محمد المقتية في  
المسكرات واحد فاهو جواكم فهو جوا بنا والناظر السابقون او من حرمة الخبز  
المذكور رواية قاضي خان في الدقيق العجينة خبز فانه يكون نجسا ولا يطهر  
لان ما في العجن اجزاء الخمر لم يصير خلا بالخبز فلا يطهر وادرك ذلك التحريم عليهم اذ ين  
الاول ان الخبز في خبزه خمر دقيقة خمر الاخذ في رواية قاضي خان العجن وهو غير التحميد  
فلا يطبق وهذا الايراد ضعيف لما في الصريح والمنتخب عجين بالفتح خبز عن حمير كبره  
وسرشتن هر خبزي فهو لفظ مشترك بين معنية فلا بد عليه من بيان التاويل وبيان ما  
ارادة مراده واما القرينة على امنا فانهم لا فادة خبز من الاعادة والناسين  
خبز من التاكيد الثاني انه لا يثبت في الواو وجعل معنى رواية قاضي خان ان يحجر العجن  
بخبز وهذا ايضا ضعيف لان معناه انه لا يثبت فيها ذلك كما اشترط في الفاء ونعم وفي



الشيء على مصلحته على سابقه وعلى الحق والترتيب الكثر منه قوله تعالى الصفا والمروة  
من شعائر الله ونحو الحج والعمرة والتميز والترتيب يجوز أن يكون بالاعتقوبية وقد ثبت في  
الاصول ان المطلق يعمل على إطلاقه عند الخفية وتفصيل الكلام في التفاسير والناسخ  
ان رواية الفتاوى العالم كبرى هي اذ عجز الدقيق بالحج لا يוכל وروايتي المحيط بالبرهان  
وهو ان الدقيق اذا اصابه خمر لم يוכל وليست حيلة ولو ان غنقا من الخمر المعجون  
بالخمر وقع في دن خل مذهب فيه حتى لا يرى فلا بأس بكل الخل واما الرغيف نفسه فلا يוכל  
على نجاسة الخبز المذكور وما ورد ذلك الخمر بقضاء على الرواية الاولى والمحيط بما ذكره صاحب  
البحر والدر المختار من ان الخبز الذي عجن بالخمير يطهر بالغسل ولو صب فيه الخل ومذهب  
انها يطهر فخرج عن المبحث لان الكلام في الخبز الذي لم يصب فيه الخل ومذهب انها يطهر  
فخرج عن المبحث لا ايضا الروايات المذكورة ان كان على تسليم نجاسة الخبز المذكور  
ثم طريق طهارة الخل فيه ومذهب ان الخمر عند ابلع كلامنا الى هذا النصاب فعلمنا  
ان توجب عنان جود العلم على من في صحة هذه الفتوى فمنهم السيد عبد الوهاب

الموصلي كلامه هذا هذه النصوص غير مقبولة وروايتي مضمومة مقبولة ويرى عليه ان  
ارد ان هذه النص منطبقة على الدعوى فليس كذلك ان الرادها صحتها في نفسها  
غير منطبقة عليها فسلم ومنهم الشيخ العلامة المالكي كلامه هذا هذه فتوى صحيحة  
واحدة الدلائل منطبقة على النص بحسب ما ذكر فيها بالنسبة الى مذهب الامام الشافعي  
والامام ابي حنيفة بل ومذهب مالك وجعل طهارة الخبز المطبوخ بالروث مقبولة  
عليه طهارة الخبز المتسارع فيه ولا يخفى ان هذا القياس سار غير جامع بشرائطه  
وكيفية صحة هذه الفتوى وقوة دلائلها قد علمت ومنهم القاضي عبد الله خان سلم  
الرحمن ومحصل كلامه ان الخبز المذكور ما بقي من الخمرة كانهم ولا انزل ان الفساق لا  
على الخبز المذكور والحكم بدو على العلة كما نقر في الاصول ولقد خالف في هذا صاحب  
الهداية حيث قال ان اجزاء الخمر تبقى في الخبز وصاحب الذخيرة حيث قال الخبز المعجون  
بالخمير لا يוכל ابقاء اجزاء الخمر فيه وفتاوى قاضيان وصاحب الفتوى ايضا  
وجعل باعث الاجماع دليل محمد رضي الله عنه وجعل الحكم والعلة متلازمين وجودا



17  
وعدا على مذهب الخفية وليس كذلك بل العترة هم التائيد فقط لا الاطراف <sup>نعم</sup>  
كما علمت سابقا حال ذلك الى كتب الاصول وليس كذلك في الاصول وحصر علم الحكم في علمته  
وحده وهو كما يقولون ان الحكم ينبت على شئ ثم علم ايها الذي لا معنى ان ذلك <sup>الخبير</sup>  
والذين معه الكفوا في ذلك على الموضع المجردة ولم ينقلوا في عايد على حلية الخبير <sup>كبير</sup>  
مع انه كان الوجه عليهم ذلك كما هو شأن المقلدين والمؤخذات اللفظية والمعنوية  
على الرسالة المذكورة وعلى مؤيديها كثيرة لكننا اكتفينا على هذا القدر وسنعود الى

التفصيل بعون الملك الجليل كما ينبغي لو حرك

محرك مجلوة الخربة لا مجلوة

التقرير



بسم الله الرحمن الرحيم

محمدك يا من احب الله العلم باسده اللوح و سامل الجمل بالجمال الع  
ونصلي وسلم على من روحه الرح ووهو روح وروح الخوف سرور على من  
استحو السك والموصوم وخطو اسر السك بالانحاسهم وبعد فقد  
عطى على الساج اني نعم وصا وطوط على ما حط منها وخط اوصا  
واهر او يد الزيد فما او ام اعني فسد وكا العقاص لا وصد اسعر  
العي واسقطر البعاطر بالقطا كيف وصد الكفا ليس وعلم من صواع  
حسن فاعوه واهوه في اتصال ام اسد وريد في مضابى الاسد سدا  
فلقد على قد وه ومد الرجل على قد رده وانما اعمد من فتح علسه كهم فاه  
وهي هاوه ولم يصح عن اللام ما وه كيف سر عوار ولم سد عمار واسع مرم

ممد سد الدل على محاري اللل ويرى عن الحادة بفراقف الصل فكاكهم وادريد  
فودهم وحسد سودهم وكان شبع لها على ملة النعامس وتقضي منه النعامس  
البصير اذ بك بس الصع والسبع والادار على الصع مرمي من الى سد محاسد  
النعام الى در اعني سجالا لب سمو سرهم وندوم ساوم فعدت صاهي  
اس وطرها ما وهن وهن مرسد حله واهل في بركم مالت بالحر اتي  
لصدع كاس الكري واما الراس من سيع ابواب الكري واما العلي الى الله حمد الله في  
اكثر موه وه ووان لعنه من الله العصف والهداس عن العمان والعو  
**قوله** فبان الاصل لا يخفى عليك ان الفتوى مبني على شيء واحد هو ان الاصل  
الاشياء لا بالحقه والباقي متمم له وهذا المقترض قد جعل لكل واحد له مستبد  
ومثل هذا لا يخفى على من شتم رعية العلم **قوله** لا يتيقن بخجاسة لا يخفى ان التيقن  
يتعدى بنفسه فتعدت به بالصلة خطاه وكذلك قوله استغنى الناس في مخالفة  
العرب **قوله** ولا موافق غير موافق للقواعد النحوي حيث لم ينصبه مع كونه



عطف على المنصوب وكذا قوله نظو الحن فتبصر **قوله** الاول انه لو فرض الخ لا يخفى  
عليك انه لا يلزم من لا فتاء جعل الخبر المقتضى حلية السند والفتوى باجابه  
المباح عن الديانة والمصلحة فعلى المفتي ان يفتي بالاسير وتلك التشدق في <sup>الصحة</sup>  
عن اخيرة فرعون الدين يسر لن يتاد الدين الا عليه قال عليه الصلوة والسلام  
الدين يسره الامام احمد والبخاري في الادب المفرد وسنده حسن وعنه عن اخية  
وسفيان الثوري قال لا يخرج من السماء هوي من ان يفتي بتجريم قتل البسند وما <sup>شبهه</sup>  
قط ولا يشتره ومن قالوا من حكم الحكم ان يسع على المسلمين في الحكم ويضيق على <sup>نفسه</sup>  
وكان هذا السلف الصالحين لان عكس الامر فافتى بالحرمة مع تعاطي حاكمه  
هذا ولا يخفى على الفطن ان هذا المدعى ادعى ان في الفتوى به عدم الديانة <sup>فيها</sup>  
فتح باب الفساد وان هذا العلم ليس المختلف فيه بل من المجمع عليه من انه ذكره  
الاجماع لبقاء ذلك فيرتب عليه ما ذكره ابن حجر في كتابه الاعلام فيسبغ جرد ذلك  
الحكم عليه **قوله** بجعل مودة مصلحة اهل مائة اه لو لم يما في من المصالح

الشريعة والطبعية لما كانت هذا الكلام نعم لو افتينا بحلية السند كما هو <sup>مذهب</sup>  
الامام ابو حنيفة وابو يوسف حرم الله ان يفتح باب الفساد وقتلنا ليس فيه  
منه خيفه لا ان **قوله** لم تعلم هذا كلام ظاهر لا بطل وخير من كاديب القول وانما  
الناس الغلبة الفسق وعدم السياسة يتعاطون المنكرات وينزعون في المساجد بالقنا  
فهل بعد ما افتوا بالحرمة كولاك الاشربة وغيرها الاتري ان الفاسق الذي يحجم على  
المساجد ويصلح حال سكره ويحاربه بنفسه هل يبالي بمثل هذه الافتاء او غيرها  
**قوله** ويقرون الحكم لا يخفى على عاين الحق **قوله** ان الحكم بخلاف الاجماع <sup>علماء</sup> لان  
دهل الخ هذا يحتاج او لا الى اتيان كون علماء دهلي اجمعوا عليه وعلى فرض ثبوتهم  
فالمراد من الاجماع الذي ادعيت هل هو المعنى اللغوي من الغرم والاتفاق او <sup>صلاحي</sup>  
من اتفاق المجتهدين من هذه الامة في عصرهم على امر شرعي فان الاول فليسنا استكمل  
فيه وان المراد الثاني فنفس كلامه هو قوله لا علماء دهلي يعلمون شرط الاجماع انفا  
جميع مجتهدي الامة من غير شذوذ فرد جميع مجتهدي الامة ما كانوا <sup>هناك</sup> انحصرون



ولم يكن فيهم أحد بلغ نتبة الاجتهاد في المذهب كذلك علماء مدرسين فان جل من اشتهر  
العلم في الفتوى انما كان لهم من العلم الاسم فقط وبعضهم الطلبة ادعوا في سلك  
الفضلاء فهل كان هؤلاء مجتهدين حتى يعابوا بجماعتهم فمن نظر شروط الاجماع نظرهم  
الحق قال البيضاوي في منهاج الوصول لاجماع هو اتفاق اهل الحل والعقد من محمد صلى  
الله عليه وسلم قال شاحره المذهب اهل الحل والعقد المجتهدون وان لا عبرة باتفاق  
العوام وعلامه وقال السبكي في جمع الجوامع شاحره المحل انه اتفاق مجتهدي الامة  
بعد وفات محمد صلى الله عليه وسلم في عصره على اي مكان فعلم اختصاص المجتهدين  
بان لا يتجاوزهم الى غيرهم هو اتفاق فلا عبرة باتفاق غيرهم اتفاقا قالا وعلم ان لا  
من الحكم الاضافة مجتهدي الامة يفيد العموم وعليه الجمهور فتضيق مخالفة الواحد قال  
في المسلم انه اتفاق المجتهدين من هذه الامة في عصره على امر شرعي قال اما القلندر فالاكثر  
قالوا كذلك اي لا عبرة بجماعة الاجماع وان كان عالما بالمسائل قال والمختار ان اي اجماع لا  
مع ندره المخالف ليس باجماع لا انتفاء الكل اي الذي هو مناط العصمة اذا عرفت هذا

فعلى المدعي ان يثبت اتفاق جميع علماء الشريعة والخبر في بيان الذين اتفقوا على الامة  
كانوا مجتهدين حتى يترتب عليه الاحكام **قوله** وكذا لا نفق الخ هذا خلافا للواقع  
وانما وقع الخلاف في الاكابر **قوله** والافتاء بخلاف الاجماع حمى لم هذا مسلم لكن مع  
قيام المخالفين في تلك الزمان وعدم سماع جميع العلماء في الاقطار لم يسبق اجماعا  
لاستفاء الكل الذي هو مناط العصمة ثم كان عليه ان يذكر حديث الاجماع عند  
دلائل الاختلاف فان الخلاف فيهم واما في ذكر مذهب الشافعي فالحكم منصوص في الجدل  
عندهم ما فيه خلافا وهو الحرم عند التحقيق وعنده **قوله** الثالث ان الحسن  
الخ لا يخفى على المبصر ان المدعي في قوله الاصل في الاشياء عندنا الا باحسان ناقله  
للمذهب فمنصب السائل ان يواخذه بتبصير النقل لا المنع الذي ليس هو من المناط ثم  
كون الحق في غير ما هو الحكم قبل ورود الشرع بحال كما مر ولا باحق ولا غيرها  
مسلم كما قال النووي في شرح مسلم ان في حكم الاشياء قبل ورود الشرع اربعة <sup>مذهب</sup>  
الاصح انه لا حكم بحال ولا حرم ولا اباح ولا غير لان التكليف عند اهل الحق لا يثبت



١  
الاباشية والثاني ان حكمها التبريم والثالث الاباحة والرابع التوقف انتهى  
لكن لا يلزم من ان يكون بعد ورود الشرع كذلك وقد ذكر جمع من المتأخرين  
الاصل في الاشياء بعد ورود الشرع الاباحة ونحن نكتفي من ذلك على قول خاتمة  
المجتهدين شيخ ابن حجر المكي حيث قال في شرح الابرين انه لا حكم قبل ورود الشرع  
وهو الاصح وقيل الاصل الحظر ونسب الشافعي واكثر المتكلمين لعل ذلك قول  
مراجع للشافعي رضي الله عنه والا فالاصح عند امتنا ما مر وقيل الاباحة محل  
الاستدلال على ذلك كتب الاصول والفقه على ان الاصل في الاشياء بعد ورود  
الشرع الاباحة وقد حكى بعضهم الاجماع على ذلك غلطوا من سوى المسلمين  
وجعل حكمها واحد انتهى **قوله** ويؤيده الخ المدعي كان متكلما بمذهب الشافعية  
فالتأيد بكلام ائمة الخفية يدل على كمال فهم المؤيد وايضا ان كلام الدين  
دي بانه وان كان رأي المعتزلة لكن الفقهاء وافقوهم وان تعريف المصنف  
مبنى عليه فها هو جوابك عنهم فهو جوابنا **قوله** في كتابي الخ قال الحسكفي في كتاب



٩  
الطهارة في تعريف السنة وادعى في البحر المباح بناء على ما هو المتصور من ان  
الاصل في الاشياء التوقف الا ان الفقهاء كثير ما يدعون بان الاصل الاباحة  
فالتعريف بناء عليه قال في الجهاد ان الصحيح من مذهب اهل السنة ان الاصل في  
الاشياء التوقف في الاباحة واي المعتزلة انتهى وقوله كيف لا من كلام المعتز  
ولا يخفى ما فيه من التناقض فانه قد ذكر سابقا ان الاباحة شرعية لا كونية وقد  
الشرع ونقضه بان الاباحة الا في زمن الفترة **قوله** هي السنة في البغوي اقول  
على السنة هو ابو محمد الحسين بن مسعود القرطبي نسبة الى بغي بالباء الموحدة  
والعين المعجمة بلدة بخراسان فجعله طرف اليس على ما ينبغي **قوله** والاصل في هذا  
الكلام فساد لا يخفى على المتأمل وقبحه يظهر على المبتدئين فضلا عن الفاضل  
او كما هو عندنا وهو ان الحيوانات كلها عندنا حلال الا ما يستثنى لحد اصول  
الاول نفر الكتاب بالسنة على تحريمها كالحنز وذي النابذ والمخلب والثاني  
ما امر بقتله كالقواشق والثالث ما نهي عن قتله كالصفدع والرابع المستحب



٨  
الاشياء <sup>التي</sup> والثاني ان حكمها التبريم والثالث الاباحة والرابع التوقف انتهى  
لكن لا يلزم من ان يكون بعد رد الشرع كذلك قد ذكر جمع <sup>المستبان</sup>  
لاصل في الاشياء بعد رد الشرع الاباحة ونحن نكتفي من ذلك على قولنا  
المجتهد بن <sup>الشيخ</sup> ابي جبر الكوفي قال في شرحه لا يعين انه لا حكم قبل ورد الشرع  
وهو الاصح وقيل الاصل الخطر ونسب الشافعي واكثر المتكلمين بل ذلك قول  
مراجع للشافعي رضي الله عنه ولا فلاح عند امتناع ما وقيل الاباحة محل  
الاستدلال على ذلك كتب الاصول والفقه على ان الاصل في الاشياء بعد رد  
الشرع الاباحة وقد حكى بعضهم الاجماع على ذلك غلطوا من سوى المسلمين  
وجعل حكمها واحد انتهى **قوله** ويؤيده الخ المدعي كان متكلما بمذهب الشافعية  
فالتايد بكلام ائمة الحنفية يدل على كمال فهم المؤيد وايضا ان كلام الدين  
دي بانه وان كان ابي المعتزلة لكن الفقهاء وافقوهم وان تعرف المصنف  
مبنى عليه فاهو جوابك عنهم فهو جوابنا **قوله** في كتابي الخ قال الحسكي في كتاب



٩  
الطهارة في تعريف السنة وادع على البحر المباح بناء على ما هو المنصور  
الاصل في الاشياء التوقف لان الفقهاء كثير ما يدعون بان الاصل <sup>اباحة</sup>  
فالتعريف بناء عليه قال في الجهاد ان الصحيح من مذهب اهل السنة ان الاصل في  
الاشياء التوقف الاباحة وابي المعتزلة انتهى وقوله كيف الخ كلام المعتز  
ولا يخفى ما فيه من التناقض فانه قد ذكر سابقا ان الاباحة شرعية لا كونية وقد  
الشرع ونقضها بان الاباحة الا في زمن الفترة **قوله** محي السنة في البغوي اقول  
على السنة هو ابو محمد الحسين بن مسعود القرطبي نسبة الى نبي بالباء الموحدة  
والعين المعجمة بلدة بخراسان فجعله طرفا ليس على ما ينبغي **قوله** والاصل ان هذا  
الكلام فساد لا يخفى على المتأمل وقبحه يظهر على المبتدئين فضلا عن الفاضل <sup>لبيد</sup>  
اولا ما هو عندنا وهو ان الحيوانات كلها عندنا حلال الا ما يستثنى لاجل اصول  
الاول نصر الكتاب والسنة على تحريم الخنزير وذو الناب ذى الخيل والثاني  
ما يقتله كالفواسق والثالث ما يخفى عن قتله كالصفد والربيع المستحبنا



فما استخبرنا أهل يسار وطباع سليمة من العرب الساكنين في البلاد والقرى  
دون البوادي في حال فاهية فهو حرام وما استطابة فهو حلال كما هو  
في كتب الفروع فجعله معنى الأصل في الأشياء الأباحة خطئاً ثم المذكور في معاني  
التنزيل للبعوى ما نصه الأصل أن ما لم يرد فيه نص تحريم أو تحليل فإكان  
مما أمر الشرع بقتله كما قال خمس فاسق يقتل في الحل والحرم ونحوه عن قتادة  
أنه نهي عن قتل الخلة والنملة فهو حرام وما سوي ذلك فالمرجع فيه إلى الأغلب  
من عادات العرب فما ياكله الأغلب منهم فهو حلال وما لا ياكله الأغلب فهو حرام  
لأن الله تعالى خاطبهم بقوله قل احل لكم الطيبات ونهى عن ما استطابه فهو  
استحى هذا الحكم في الحيوانات فجعله عاماً قوله من لم يسم سمح العلم ثم المعنى  
أدب كلام البعوى بحيث يظهر في بادي الرأي أن قوله والمراد من العرب  
أيضا من كلامه وليس كذلك **قوله** المراد من العرب أهل الحجاز أعلم أن العرب حلي  
من الناس جدير بهم بالعاطية بحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات وما بين

عدن وبين الأطراف الشام طولا وجنبا إلى البحر العرق عرق الحجاز  
والمدنية والطائف ونحوها فيها في طرف منه والتخصيص بدون الدعاي باطل  
**قوله** فما يسمو طيبا فهو حلال قد ظهر لك ما بينا أن هذا الحكم ليس عاما في كل شيء  
بل هو مختص بالحيوانات فإن ارد بالموصلة التعميم فهو باطل وإن ارد التخصيص  
لكل ما جدي له شيئا ثم قوله سمي فاسداً لأنه لا تعلق للتسمية بالحرمة والحلية  
وأما المناط على الاستطابة والاستحباب **قوله** والمراد من أهل الحجاز القرون الثلاثة <sup>هذه</sup>  
المقدمة باطلة من جهة الأول لأنها مبنيّة على أن المراد بالعرب أهل الحجاز وهو  
فاسد كما أشرفنا والبناء على الفاسد فاسد والثاني أن الفقهاء من أصحابنا اختلفوا  
في المراد بالعرب في استطابة الحيوانات واستحبابها فقال جميع العرب الذين كانوا  
في زمنه صلى الله عليه وسلم والأصح الذي يرجح لا ما م الرافعي والنووي إلا اعتبار  
كل زمان إلى العرب الموجودين فيه فالتقييد بالقرون الثلاثة أحدث قول ثالث  
بعد الإجماع وهو كما يجوز **قوله** وبين بين الحما وهذا المقدم المستحبة قبله وبينها



١٢  
مختصة من كسب المعترض طرفة هذا الكلام شتان بين الجنود الحيوانات وكان  
المعترض يدان يجمع بين الضيق والنون **قوله** سلمنا الاباحة الخ لا يخفى ان جملة  
وقع مفعولا للفعل غير عايد فلا يجوز **قوله** لكن الدليل الخ لا يخفى على البصر الجواب  
مبنى على عدم تحقق الوقوع فجعله معجوبة خرج عن المبحث **قوله** وايضا كون الاصل  
الخ هذا الكلام فاسد من وجه الاول انه استدلال بقول ابن نجيم وهو ائمة الحنفية  
والخصم لا يقبل كلامه عليه ان يستدل بما ذكره السيوطي في شبهة من اذا تعارض دليلان  
احدهما يقتضي التحريم والاخر الاباحة فيقدم التحريم في الاصح انتهى الثاني ان تقديم  
التحريم انما هو لدى اجماع الدليلين وهما لم يجتمعوا حتى يقدم التحريم كان الدقيق في نفسه  
ظاهر وانما يحرم لطيران شئ ودفع السبيدي ليس محققا فمن اين تعارض حتى يبرح  
كفة التحريم الثالث ان القاعدة المذكورة ليست مطردة على الإطلاق بل قد خرج منها  
اشياء جوفها الاباحة منها الاجتهاد في الاواني واللباب والنوب المنسوخ من  
وغیره على اذ كان الحرير وزنا وكذا ان استويا ومنها لوى سهما الى الطائر في وقوع

١٣  
على الارض فمات فانه يحل ومنها معاملته من كثر ما حرم الم يعرفه كالحريم  
في الاصح وغير ذلك ليس هذا موضعها **قوله** لان الاصل الخ المعترض قد هدم  
اساس هذه القاعدة فالان كيف يبنى ما نقضه يدرك ما فرغ عنه **قوله** ان الشك في  
الشيء يوجب تركه هذه مقدمة باطلة وعن جادة الحق ما لتفان اخبار الاحاد كلها  
ومع ذلك يجب العمل به فلو كان تركه واجبا لما صح التمسك ايضا لو تم ذلك على بطلان  
الرأي لان الرأي مطلقون فيحرم اتباعه مع انه واجب العمل اجماعا وايضا بانهم انه  
اذا شك احد في القبلة في الجهات الاربع يجب عليه ترك الصلوة والكرامة مخصوص  
بالصو الدين قاله في السلم وانها خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم ولا يلزم من  
اتباع الظن مع كونه قادرا على تحصيل اليقين بالانظر الى الوجه المحرم لنا مع  
عدم قدرتنا قاله شيخ مشايخنا في شرح السلم وانها مخصوص بالوحي وشهادة  
الرؤى **قوله** وقول صلى الله عليه وسلم سيأتي من المعترض انه لا يجوز لغير المجتهد  
الاستدلال بالاحاديث فكيف يهدم اساس ما يخبره او هل بلغ مرتبة الاجتهاد



فيسد له به على ما يريه وسين لك الجواب على الحديث فيما يأتي **قوله** الشك  
 في حل الشيء مع مرتبه يوجب كنه قد تقدم من المعترض ان الشك في الشيء يوجب  
 فيدخل في الحل والحرم فاعادته لغو ثم هذه المقدمة مخالفة لقولهم البقيل لا يزل  
 بالشك فالحق ان المشكل امر محل على الاصح وكذا الشك المحصور سميت والنهر المحصور  
 حاله هل هو مباح او محلوك والحمام الداخل بجره شك هل هو مباح او محلوك والتمهات  
 فلهذا الاشياء اختلفت في حلها ومقتضى الاصح الحال فعلى عه لا بد ان تكون محرمة  
 ولذا قال الامام الشافعي الخ تحريم الشافعي كل تلك القاعة من وادخر ان الاشتبا  
 وقع هناك في تعيين الحرام مع الحرام يكون حراما فلما اجتمع الحال والحرام غلب الحرام فلم  
 يتأيد باصل حلال حتى يجهل عند الاشتباه بخلاف ما نحن فيه فان الشك انما وقع في  
 اصل الوقوع فزج كفة الاصل وهو الاباحة فاذا وجدت شاة مذكاة في بلد فيها  
 مسلمون ومجوس وكان الغالب فيها المسلمون لا كل عملا بالغالب ونظاير هذا كثيرة وكما  
 الفرق بين المسلمتين على ما في البصرة **قوله** ابقاء ما كان الخ قواعد المختصة سابقا لطل

بدر  
الشاة

هذا الاصل فكيف يحصى هنا انه مسلم الثبوت **قوله** للاشتهار لا يخفى عليك ان  
 المتواتر الذي هو اصل انواع الخبر ولا يقطع بكذب خبر النصارى بقول المسيح هو  
 مشهور متواتر عندهم مع القطع بكذبه وكذا غالب الاخبار يشتهر بكونه مقطوعا  
 بالكذب ذلك لعدم التحمل على وجهه فنزل هذه الشبهة لا يعاين كما اشتهر في النبات  
 انهم يجعلون فيدم الخنزير واخر جمع من النصارى بانهم يغسوا الجوع في البول وكذا  
 عمل الجين من الفخار مشهور من النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا فهل  
 اريد احد ان ترك استعماها نظر الى الاشتهار **قوله** فاما كنه صوت الخ هذا بدعي  
 البطلان فقد كان يصنع مثل هذا الخبر لخصت النواب اعظم جاء بل برحمته الكريم  
 متواتر وما كانوا يجعلون في السندى فانكاهه مكابرة فكان المعترض لم يسمع  
 كالم يري **قوله** لا ترفع الاعتماد الخ قد بينا وجه عدم الثقة بالاشتهار وذلك ان  
 كيفية ثبوت العلم به يراه من بصير **قوله** السادس الخ لا يلزم من كون  
 الخمسينات منها ما كونه هو المراد في الآية ان لا يكون غير هامد ما على



ان الغزالي قال في الاحياء كل من وجد ضيافة عند رجل مجهول لم يكن عاصيا باجا  
 من غير تفكير فان اكل عنده فلياكل بخير سوال فان السوال ابداء وهتك سرا  
 يحاش وهو حرام بلا شك الغالب على الناس الاستيحاش بالتفكير ولا يجوز له  
 ان يسال من يدعي من حيث يدري هو لان الابداء في ذلك التزوان سال من حيث  
 لا يدري هو ففينة اساءة ظن وهتك سر وفيه تجسس وفيه تشبیه بالغيبة <sup>التي</sup>  
 ذلك صغيرا وكل ذلك منه في آية واحدة قال الله تعالى اجتنبوا كثيرا  
 من الظن لانه هذا صريح في انه جعل التجسس وكلام المعترض <sup>في</sup> نقض  
 فلا يسمع من غير شاهد فعليه البيان وصغري المدعي هو قوله التجسس تعمي  
 يدعي لا حاجة لاثباته ببينة ونحوه منع مكابرة والكبري هو ان التعق  
 مذموم سنده ما رواه الامام احمد ومسلم في صحيحه عن ابن مسعود رضي الله  
 مرفوعا قال هلك المتنعمون اي المتعمقون وما ذكره ابن العماد وشاحه  
 المحقق الرمي وما النطع اي التعق لان غيرة ورد من مكر بليل فاحذر



سوفتنته وذكر الرمي في الماء الذي يصبه الغاسل من غرق الغرقه الماهر  
 وان البحث عن فضله والنصوص في الكثرة وفيما ذكرناه كفاية للعاقل **قوله**  
 اما التجسس في المعاشية فلا دم فيه ان الراد يعلم الدم انه حسن محرم عوي  
 يحتاج لاثباته الى هوان ولا تمتع من الصجيرة فمن بعدهم لم يمنعوا عن النشر في <sup>سوق</sup>  
 وفيها داهم الربا وغلول الغنيمة وغيرها وكانوا لا يسألون في كل عقد فلو كان  
 حسنا لما اهلوه قال الغزالي اذ طرح في سوق احمال طعام فشتها اهل  
 السوق فليس يجب على من يشتري في تلك البلدة وذلك السوق ان يسال عما يشترى  
 انتهى وكيف يشتري هو لا يتجسس في اللبن والسمن واللحم وغيرها في هذه البلاد <sup>السب</sup>  
 خاليتين من الخباسة غالباً بل مدخول الذي ياتي من من الله عن توليتهم كاعلو  
 عن ثمن خنزير او خمر او ظلم كيف هذا اخذه مع التولية لهم ان الراد يذم مباح  
 فلا يكون حجة على الخصم فامل **قوله** ان الواجب ان لا يذهب عليك ان <sup>مقلدي</sup>  
 الامة لا يقر طبقا مجتهد في المذهب وغيره فالمجتهد لا يستدلون <sup>بالا حاد</sup>



وغيره ويخالفون لاما هم في بعض المسائل كما خالف محمد بن ابي حنيفة في مسئلة <sup>النسب</sup>  
 وغير المحبته كما خالف الا انه اذا لم يبر الحكم منصوص بقرينة على قواعد المذهب <sup>ل</sup>  
 بالاحاديث بحيث لا يخرج عن قواعد مذهب العادة بذلك جازية من الامة  
 الى زماننا هذا فلو كان الاستدلال بالحديث الذي هو كلام الرسول صلى الله عليه وسلم  
 ممنوعا لما اضاغوا اعمارهم في ذكرها وتدوينها نعم الاستدلال بالحديث على خلاف  
 المذهب لا يجوز صاحب الفتوى الذي يدعي المذاهب في اجماع اكثر اهل مدراس قد  
 استدلال بالاحاديث فاهو جوابك فهو جوابنا على ان الاحاديث الذي استدلال  
 الخريف قد استدلال به السيوطي فكلنا اقتداء **قوله** ان هذا الحديث غير موقوف  
 لا اعلم ان الغرابة ليست من العلة القادرة في الحديث قال ابن حجر في شرح  
 النخبة الغريبة ينقسم الى الصواب والحسن والضعف وكذا اجزم غير من المحققين  
 وكذا الغرابة قد يكون في السند او المتن او في كليهما او في شئ منها فخذ  
 النهي عن بيع الكاؤ وهب لم يصح الا من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر <sup>حدث</sup>  
 عن

ركاة الفطر فذكر مالك عن سائر رواة بقوله المسلمين حديث امير المؤمنين  
 الدارودي وغيره عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة والحفوف في رواية  
 عيسى بن يونس وغيره عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة هذه  
 الاحاديث مع الغرابة متفق على صحتها والجملة الغرابة لا يستلزم الضعف على ان  
 شواهد يدفع بغير الغرابة والتمزي انما ادعى غرابة من المذهب فقط حيث  
 هذا حديث غير كافي فرفعه الامم والوجه قال وري سيف وغيره عن سليمان  
 التيمي عن ابي عثمان عن سلمان قوله كان الحديث الموقوف اصح انتهى فهذا ظاهر ان الغرابة  
 انما هي في رفع فقط فان التفرغ وقع هناك وان غير سيف واه موقوف <sup>متن</sup> واما  
 الحديث فليس بغير لقول الترمذي قبل ان في الباب عن معمر بن شعبة ايضا  
 فسقط بهذا دعوى الغرابة وما كونه موقفا فليس من الطعن في الحديث حتى يرد  
 لكن ينظر ان كان مما لا يسوغ الاحتجاج به فهو ايضا في حكم المرفوع كما جزمنا  
 على ان كونه موقفا لا يضرنا بايد **قوله** فذلك الحديث لا هذا كلام فاسد



فإن المدعى قد ذكر سابقا أن الحديث ليس ثابت ثم قال أنه على تقدير التسليم  
لا يصلح للاحتجاج وذكر مناط عدم الاحتجاج قول الإمام أحمد وغيره فجعل  
علة التسليم عدم الغرابة ولا يخفى فساد **قوله** كما ذكر ذلك في أصح الحديث  
المذكور في كتب الأصول هو التفصيل الذي ذكرنا **قوله** وقد قال الخ كلام الأئمة  
مختصا بكون طريقة ضعيفا وإنما يحمل على العموم من لم يشتم رتبة علم الحديث  
وبعد للبيان التي فالترمذي قال أن الحديث في فقه صحيح ولا يلزم منه أن يكون  
رفع صحيحا أو حسنا والحديث المذكور أخرجه النجاشي وابن ماجه والطبراني في <sup>الكبرى</sup>  
والحاكم في المستدرک والبيهقي في السنن الضياء في المختارة وصححه الحاكم والسو <sup>ط</sup>  
وهو من حفاظ الحديث قد جمى بصحة إضيا والحديث مرق أخرى وشواهد يرفى بها  
الدرجة الشهيرة منها ما ذكرناه من طريق الطحاوي في معالي الآثار ومنها ما أخرجه  
البيهقي والطبراني من حديث أبي الدرداء ما أحل الله فهو حلال وما حرم فهو حرام  
وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عافية فإن الله لم يكن ليرسل نبيا وسنة

حسن قال البيهقي أنها صالحة وقال الحاكم سنده صحيح ومنها ما رواه  
الطبراني والدارقطني وأبو نعيم من حديث أبي ثعلبة مرفوعا أن الله فرض <sup>الفض</sup>  
فلا تصنعوها ونهى عن أشياء فلا تشبهوها وحدود فلا تعتدوها وسكت  
عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها وفي لفظ وسكت عن كثير من غير  
نسيان فلا تكلفوها رحمة لكم فاقبلوها حسنة الحافظ أبو بكر السمعاني والإمام  
النووي وصحح ابن الصلاح منها حديث المغيرة بن شعبه ذكره الترمذي <sup>ومنها</sup>  
حديث ابن عباس أخرجه أبو داود وغيره فهذه الطرق يكون الحديث الذي <sup>ذكرناه</sup>  
مستفيض المعنى فإن قل عدد رواية المشهور أن يكون اثنان أو ثلاثة أو أربعة  
على ما هو قول مبسطة في الأصول وقد استدللنا بمضمون الحديث أنمتا فلفى بنا  
افتد **قوله** لا يقلد الخ عدم تقليد الإمام الشافعي رضي الله عنه للصحابه  
بناء على أن المجتهد لا يجوز له أن يقلد من كذا كذا أو ما تأييده بأقول لهم  
في ما وفق اجتهاده اجتهادهم فمشهور لا ينكره إلا جاهل **قوله** <sup>ضعف</sup> سلمان  
الحديث عند الشافعية كما ذكر في حديث حل الجراد كأنه أراد بحديث حل الجراد



ما رواه ابو داود وابن ماجه عن طريقين ذكرهما بن يحيى البغوي عن ابي عثمان النهدي  
عن سلمان الفارسي قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجراد فقال <sup>حذ</sup> **ك**  
الله لا تأكلوا حرمته قد رواه حماد بن سلمة وسليمان التيمي وغيرهم من الثقات من سلا <sup>فلم</sup>  
يصلح للاحتجاج فمن ثم قال البغوي ان حديث سلمان ضعيف ولا يلزم كون الحديث <sup>ث</sup>  
الذي روي من طريقه ضعيف العلة ان يكون سليمان ضعيف الحديث كيف هو  
من صحابة الصحابة وشهد الحديث ما بعده ويدر على قوله وقال فيه النبي <sup>صلى</sup>  
الله عليه وسلم سلمان منا اهل البيت قال انه افقر من ابي الدرداء وكان من <sup>الزهاد</sup>  
المعروفين والعباد المشهورين ومناقبه كثيرة وفضائله جملة غزيرة شهيرة  
ليس هذا موضع بسطها وبالجملة اجمع اهل السنة على فضله وجلالته ونسبته <sup>الطعن</sup>  
الى الشافعية كذا في فتاوى عليهم على ان مذهبنا ومذهب اكثر اهل السنة والجماعة  
ان الصحابة كلهم عدول فادى دود مر كلف هذا المدعى حتى خرج منهم هذا  
الطعن من كبار الذنوب فليست من سوء صنيعه او لا بالمساواة في الصحابي  
الجليل فاني انا بالافتراء على اصحاب الشافعي **قوله** فكيف تمسك الخ لا يخفى على

البصيرة التامة ان التمسك كيف وقع وبما وقع وهل هو بقوله المذهب الخ  
فقط **قوله** وفي الحديث الثاني كلام طويل هذه مجرد دعوى والجرح لا يقبل الا مبينا  
فان وقف في ذلك على نقل عن اهل العلم ولا يدخل في وعيد كذا على معتد <sup>ث</sup>  
**قوله** اطمينا بالقلوب المؤمنين قد اطلت سابقا الاستدلال بالحديث مطلقا  
فقبلك لا نظير اليه هذه الاحاديث والذي اوردته صاحب الفتوى لا شافعي بينهما  
عند المؤمنين الذين سخر في العلم فسين على وجه يذهب صدق اذهان المرابين **قوله**  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلال بين الخ قال محي الدين النووي معناه  
ان الاشياء ثلاثة اقسام احلال بين واضح لا يخفى حله والخبر والفواكه والزيت  
العسل والسمين لبن ما كوال اللحم بيضة وغير ذلك من المطعومات وكذلك الخ  
والنظر المشي وغير ذلك التغيرات فيها احلال بين واضح لا شك في حله ولما  
الحرام البين فالحل والخمر والميتة والبول والدم المسفوح وكذلك الزنا  
والكذب والغيب والنميمة والنظر الى الاجنبية واشباه ذلك لما التفتها  
فمعناه انها ليست بواضحة الحل ولا الحرم فلهذا لا يعرفها كثير من الناس ولا يعلمون حكمها



واما العلماء فيعرفون حكمها بنظر قياسي استصحابي وغير ذلك فاذا اترد الشيء  
بين الحل والحرم ولم يكن فيه نص لا اجماع اجتهد فيه المجتهد فالحق باحدهما بالدليل  
الشري فاذا الحق بصاحبه لا او حراما وقد يكون دليلا غير خال عن الاحتمال البين  
فيكون الوجه تركه ويكون خلافه في قوله صلى الله عليه وسلم فمن تولى الشبه فقد  
استبدل الدين وعرضه واما ما يظهر للمجتهد في شيء هو مشتبه فالحل يوجد بحكمه  
ام يتوقف فيه في ثلاثة مذاهب احكامها القاضي عياض وغيره والظاهر انها مخرجة على  
الخلافا المعروف في حكم الاشياء قبل ورود الشرع وفيه لغة مذهبنا انتهى اذا ما ملت  
هذا يظهر لك ان لا معارضة بين الحديثين والله وارضى عن حجة المكي حيث فصله تفصيلا  
حسنا حيث قال المشتبه هو كل ما ليس في الحل والحرم مما نأمنه لا يدعى ومجاذبة المعاني  
والاشياء بعضها بعضه دليل الحرام وبعضها بعضه دليل الحلال قال هو قسم اربعة  
الاول الشك في الحل والحرم تعادلا استصحابا سابقا وان كان احدهما اقوى لصداق  
من كالة معتبرة في اليقين فالحكم له والثاني الشك في طهره ومحرمه على الحل المتيقن فالاصل الحل  
والثالث ان يكون اصل التحريم ثم يطهر ما يقضي الحل بطلان اعتباره الطاهر

حل والقي نظر لذلك الاصل والا فلا والربيع ان يعلم الحل ويغلب على الطهر فيحرم  
فان لم يستند بعلية لعلامة تتعلق بعينه لم يعتبر ومن ثم حكمنا بطهارة ثياب  
الحامين والخرازين والكفرة المتدينين باستعمال الجاسة وان استندت بعلية  
تعلق بعينه اعتبرت والقي اصل الحل لانها اقوى فلو اى طهيرة يتولى في ماء كشي  
فوجد عقب البول متغير او شك هل تغير به ام لم يمتثل او لم يكن متغيرا فهو  
محبس خلاف ما لو وجد متغيرا بعد مدة او وجد عقبه غير متغير ثم طهره  
او لم يمتثل بالتغير لقلته فانه ظاهر عملا بالاصل الذي لم يعارض حينئذ ما  
اقوى منه انتهى ملخصا **قوله** والمراد الخ قال الحافظ العسقلاني اختلف في حكم  
الشبهات فقبل التحريم هو معدود وقيل الكراهة وقيل الوقف وهو الخلاف  
فيما قبل الشرع وحاصل ما فسره العلماء الشبهات اربعة اشياء احدها تقار  
الادلة ثانياها اختلاف العلماء وهي مستغرقة من الاولى وثالثها ان المرد بها  
المكروه لانه يجذب جانب الفعل والترك اربعها ان المرد بها المباح ولا يمكن  
قابل هذا ان يحمله على مساوي الطرفين من كل وجه بل يمكن حمله على ما يكون



٢٦  
قد تم خلاف الأولى بان يكون متساوي الطرفين باعتبار ذواته راجح الفعل أو  
الترك باعتبار ما خارج هذا وقد قال الغزالي الوع اقسام وربع الصديقين  
وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى ان يخرج الحرام ودرع الصالحين هو ترك  
ما يتطرق اليه احتمال التحريم بشرط ان يكون لذلك الاحتمال موقع فان لم يكن  
فهو ودرع الموسوسين قال ودرء ذلك ودرع الشهود وهو ترك ما يسقط  
الشهادة اي عم ان يكون ذلك المتكرك حراما او لا قال ومن ع الموسوسين  
هو ان يمنع من كل الصيد خشية ان يكون الصيد كان انسان ثم انك  
ومن ترك شرع ما يحتاج اليه من مجهول لا يدري اما الحلال ام حرام ليس هناك  
علامة تدل على الثاني ومن ترك تناول الشيء مخوفا من ضعفه على عدم  
الاحتجاج به يكون دليل باحتمال قواياه وياويه ممنوع او مستبعد قال العسقلاني  
وقال الخطابي كل ما استشكل فيه فالوع احتسابه ثم هو على ثلاثة اقسام واجب  
ومستحب ومكروه فالواجب احتساب ما استلزم ترك الحرام والمندوب احتساب  
معاملة من اكثر ما له حرام والمكروه احتساب الرخص المشروعة على سبيل التفرغ قال

٢٧  
العيني ولما ما يخرج الى باب الموسوس من تجويز الامر بعيد فهو ليس بالشبهة  
المطلوب اجتنابها وقد ذكر العلماء امثلة فقالوا هو ما يقتضيه تجويز امر  
ترك النكاح من بلد كبير فامان يكون له محرم وترك استعمال ماء في فلاة الجوار  
عرض النجاسة وغسل ثوب مخافة طرده نجاسة عليه لم يشاهد هال الى غير ذلك مما  
يشبهه هذا ليس من الوع وقال القرطبي الوع في مثل هذا وسوء شياطين الذين  
فيه من معنى الشبهة شيء وسبب الوقوع في ذلك عدم العلم بالمقاصد الشرعية ومن ذلك  
ما ذكره الجويني والدام الحارثي عن قوم انهم كانوا لا يلبسون ثيابا جدد حتى يغسلوها  
لا يقع ما يعانى قصر الثياب في قمار وتجفيفها من القمامة وهي طيبة على الاض المنجسة  
ومباشرة بما يغلب على الطين نجاسة عن ان يغسل بعد ذلك فاستدركه عليهم قال  
هذه طريقة الخوارج الحرة تبارك الله تعالى بالعلق في غير موضع العلق والتقاء  
في موضع الاحتياط وفاعل ذلك معتز عن افعال النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة  
والتابعين فانهم كانوا لا يلبسون الثياب الجدد قبل غسلها وحال الثياب في اعصا  
حال الثياب في عصا نزلوا صلى الله عليه وسلم يغسلها ما خفي لانه مانع من البلوى



وذكر ايضا ان قوم ما يغسلون افواههم اذا اكلوا الخبز خوفا من ثبوت النيران عند  
 وما روي عن احمد بن محمد بن النابغة انهم راوا غسل الفم من ذلك انتهى واما قلت  
 ما تلونا عليك بعين الانصاف يظهر لك عدم التناقض بين الاخبار وان هذا الخبر  
 ايضا ليس على العموم بالاطلاق **قوله** دع ما يربك الحديث قال القاضي معناه ان  
 اشكل علي شي والنسب لم يتبين انه من القسيلتين هو فليتامل فيه ان كان  
 من المقلدين فان وجد ما يسكن اليه نفسه يطعن قلبه به وينسخ صدره  
 فليأخذ به ولا فليدعه وليأخذ بما لا شبهة ولا يرتبه وهذا طريق الورع  
 والاحتياط انتهى كما يخفى عليك ان ما نحن فيه قد تبين فيه الامر فالورع فيه  
 ورع الموسوي وان هذا الحديث لا يعارض ما قد مضاه **قوله** وان افناك  
 الناس انما قال ابن حجر الهيتمي ان محل ذلك ان كان المستنكر ممن شرب الله  
 واقناه غيره بمجرد ظن او ميل الى هوى من غيب دليل شرعي ولا لزم اتباعه وان  
 ينسخ له صدره ومن ثم كره صلى الله عليه وسلم امتناع قوم امره بالفطر في السفر  
 اذا ما ورد به النص ليس للمؤمنين في طاعة الله تعالى وسوله صلى الله عليه وسلم



فليقبله بانشرح صدره قال ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضت سليمان  
 تسليما واما ما لا نفى منه صلى الله عليه وسلم ولا من مقتضى بقوله فاذا وقع  
 منه شيء في قلبه فليشرح بغير العفة واليقين مع تردد ولم يجد مقتضى الاخذ  
 عن امره وهو غير اهل لذلك جمع لما افتاه قلبه وان افتاه هذا ومثاله بخلاف  
 انتهى فظهر لك من هذا البيان الحديثين كما عارضتها ايضا **قوله** اتفقوا  
 على رفعها وانصافها ليس على من عارض علم الحديث ان الرفع والانصاف ليسا  
 قسما للضعيف فلا يلزم من الاتصاف بالرفع ان لا يكون غريبا وضعيفا فالحديث  
 الاول وان كان صحيحا بالامتناع لكنه غريب لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم بسند  
 النعمان بن بشير كما نص عليه ابو الفضل العسقلاني ومحمد العيني وقد عزم هذا  
 المعترض ان الحديث الغريب لا يجوز الاحتجاج بكيف ساع الاستدلال بهذا  
 الحديث الثاني فهو ان صح الحاكم واجبان غيرها لكن ليس مما اتفق على صحة ذلك  
 بل توقف الامام احمد بن حنبل في ابواب الجوزي ورواه عن الحسن قال بعضهم انه يحول  
 لا يعرف واما الحديث الثالث فهو ايضا ليس مما اتفق على صحة او حسنة احمد رواه



من يثبت أحدهما في علته ضعف انقطاع وأخرى فيها محمول فعلى مقتضى قول  
السابق لا ينبغي له الاستدلال بهذه الأحاديث الثلاثة أيضا **قوله** وإطلاها قد ظهر  
فما حررنا من الأحاديث ليست على الإطلاق بل قد خصصت كما ذكره الشرح فمن لم يميز  
الخاص والعام لا ينبغي له أن يدخل في هذا المرام **قوله** ولا متصل علم أن سلب الاتصال هو  
الانقطاع ونهاية الحديث السابق أن يكون موافقا كما ذكره هو قد عوى الانقطاع  
نشأ عن عدم الإطلاع **قوله** مثبت عدالة الرواية الخ اعلم أنه يكفي لنا في الاحتجاج بالحديث  
القول من الحافظ العسقلاني والجلال السيوطي وأما ما في الحديث صحيح  
حسن أو شيقهما للبحر فإنهم قد تفحصوا عن الأحاديث والرواية وقضوا منها ما  
فما جزموا به بل يزم علينا اتباعهم ومع هذا سلكنا على حاله كي يظهر حاله فنتبين التردد  
وغيره في اسمعيل بن سفيان الزوري السبكي أبو محمد الكوفي صدوق وشيخ سيف  
بن هارون مقارب الحديث وشيخ سليمان بن طرخان النخعي ثقة عابد وشيخ أبو  
عبد الرحمن بن مل النهدى مخضرم ثقة ثبت عابد وشيخ سلمان الفارسي رضي الله عنه  
فلذلك راجعنا إلى العجيب المعترض نفى الاحتجاج ثم استدلالنا بالأحاديث التي لم يطلع

على جرحها فضلا عن عدم التعميم **قوله** التامخ لا يخفى عليك أن هذا القول إلى آخر ما ذكر  
مطابقا لاستدلالنا ولا شفاة كنه حاله فعده تاما نحصيل المحاصل وكذا الوجه  
وهذا المدعى تعرض لكلام النووي فقط ولم يتوجه على كلام الهيتمي مع أنه هو هم  
كأنه لم يتثبت فيه بما يخرجه من **قوله** فاجاب قد ذكر في نفس الفتوى الجواب  
غاية إذا تحقق الوقوع بحججه في مذهب الشافعي فالسؤال من جوابه تعمي بعد البصيرة  
**قوله** بوجه العترض ذكر وجوبه طلق عليه الجمع ذلك لا يجوز عند الجمهور **قوله** الأول أن  
الخ عبارة الخيرية ليست كذلك وإنما تصرف في العترض حسب ما أراد وإنما هو الحقيقة  
قياسا مركب هكذا الخبر المذكور انقلب حقيقة وكما ينقلب حقيقة فهو ظاهر  
فالخبر المذكور ظاهر فإن منع الصوري قلنا هذا باطل لأن الحقيقة تنفي بانتفاء  
بعض أجزاء المفهوم ذلك وقع فيه منع مكابرة ونظيره الصابون **قوله** في الخبر  
بعد الخبر أن الرد بالخبر الثاني هو الأول بل يزم الدور وهو باطل وإن الرد عليه  
فلا يساعده العبارة **قوله** قولنا في الموضوعين وقع جوابا بالقول فإن قلتم استعالم  
الامر في الجراء بدون الفاء لا يجوز الاضطرار في ضرورة الجاه هنا على استعماله **قوله**



اثبات ان الخ المقتضى في هذا الكلام ايضا حجة بل هو هكذا السندى بالعمل المذكور  
 طاهر **قوله** معارضته على البراءة لا يخفى عليك انه ليس ببل هو ثابت للمقدمة  
 المنعومة كما لا يخفى على من يرس في المناظرة **قوله** ان الصابون الخ هذا خلاف ما عليه  
 اصحاب الحقيقة فانهم لم يذكر ان الصابون نجس بل حقيقة **قوله** طهارة  
 العموم قد نقل في الفتوى صاحب البحر ان الصابون يطهر عند محو وانما عموم  
 البلوى عامة للفتوى لا للطهارة وعلى تقدير التسليم فالنجس اولى بذلك منه  
 لان الصابون الطاهر يوجد كثيرا وليس استعمال الصابون النجس مرفقا فاذ كان  
 مع ذلك طاهرا فالحزن الذي يستعمله جل الناس حتى علماءهم وينفع اكثر الامراض  
 ويامر الاطباء باستعماله سيما الضعيف لا مبرحة والمريض اولى بذلك بل لو لم يكن لطهارة  
 الارادة ضعيفة ينبغي ان يفتى بذلك كيلا يعسر على الناس فسيق في الحرمة فبالك  
 بالادلة الواضحة التي هي اجلي من الشمس رتبة النهار **قوله** ان جعل الخ اعلم ان علم  
 دلالة الاطراف على علوية الوصف عند الحقيقة انما هو كون الوصف علوية ثابتة بالنسبة  
 لان ذلك كون الوصف علوية عدالة بطهارة في جنس الحكم المعلق به وصلاجه

مختلف وكما يخالف بالعمارة طاهر بالسندى بالعمل المذكور

المنقول من العلل وهذا ليس كذلك وتعدية حكم النفس الى ملائمة لا تثبت  
 الحكم فيما لا نفس فيه قد صرحوا بان التعليل لا تثبت الحكم الشرعي مثل الوجوب والحرمة  
 بطريق التعدية من اصل جود ثابت في الشرع بالنفس والاجماع جائز اتفاقا فاذكر  
 من امثلة تطويل غير طائل **قوله** وايضا بيع الدهن الخ اعلم ان الفتوى ليس في قياس  
 الخ على الدهن النجس بل مسألة الصابون النجس كلاهما مفرعان على قول محمدان التطهير  
 قد يكون بانقلاب الحقيقة وايضا كما ان حرمة الدهن النجس بالوصف المجاوز الحكم  
 لا تفكالك ذلك حرمة السندى بذلك الوصف وان السندى عندكم ليس كما لا يخفى  
 حتى يكون مما عينها وعلى تقدير التسليم ففيه قياس الحزن المطبوخ بالنسبة على  
 الصابون المطبوخ بالدهن النجس فقد وجد الجامع في مساواة علوية الفرع الى  
 معنى العلوية او جنس فيما قصدت في المساواة وكون علوية الاصل والفرع مختلفا  
 بالقوة والضعف لا يضر بالمساواة في القدر السبب بمقتضى **قوله** ان المراد بالطرح الخ  
 هذه المقدمة مجرد دعوى يحتاج لا ثباتها الى برهان وكأنه اخذ مما في العالم كثيرة  
 من بعض المشايخ قال لو قيد الدابة الى الحر لا يابس ولو نقل الحر الى الدابة لم يركب



وكذا قالوا فيمن اراد تحليل الخمر ينبغي ان يحلل الخمر الى الخمر ويصبها اما لو نقل الخمر  
الى الخمر ليكره وقال بعض المشايخ لا بأس في الوجهين جميعا لان محل الخمر اذا كان <sup>كان</sup>  
الحمل لا محل للشرب واما اذا لم يكن محل للشرب لا بأس به الا ترى انه اذا اخلل بالنقل من الشمس  
الى الظل ومن الظل الى الشمس ككره وقد حصل محل الخمر والصحيح هو الاول كذا في الذخيرة  
انتهى هذا يدل على ان نفس الفعل مكروه ولا يلزم منه ان يكون الخمر مما كرهوا  
المعترض **قوله** والوجود هنا الخ ما الغرض هنا من وجود الاخير دون الاول فصل بطي  
الخ بالاول دون الاخير **قوله** انه يجب صيرورة خلاف في تلك الحالة بين فان المشقة  
المطيرة لما ذهب عنها وتغيرت اوصافها وزادت حموضتها صارت خلا بلاء  
وكونها خلا بعد يومين او ثلاثة لا ينافي حصولها في الاقل منها فان ذلك يخلف  
باختلاف الانه منه وقد ذكره الاطباء اغنا بدوي صبح الملح يصير خلا بعد يومين منذ  
نزولها فحين الطرح لا بد ان يكون في اقل منها والتجربات ليست حجة على الخصم حتى <sup>يستند</sup>  
الاحكام اليها **قوله** من اللوازم الخ لا يخفى على الفطن ان ماء طلع النابرجيل اول ما  
ينزل يكون حلوا ثم يشتد فيقذف بالزبد ويصير مسكرا ثم يتخلل بالاسكار



والحموضة كلاهما عارضان له فلا يكون الحموضة من اللوازم الذاتية لان اللوازم  
ما يمنع انفكاكها عن الشيء وهذا غير متنع الانفكاك فاني يكون لا زما على ان يكونها  
حامضا غير مسر بل يصير او عند التخلل يصير حامضا صافا ولا ياء الطلع يتغير شيئا  
فشيئا في القوة الطيرة ويتغير طعمها كذلك ويذكر في كونها لا ماباطل **قوله** <sup>دس</sup> ان  
الخبازين الخ اعلم ان المدعي قد ادعى سابقا اجماع الكثر علماء مدرسي في ذلك  
تلك الفتوى هذا الترتيب اهل الجماعة قد ختموا عليه فتوى في الحقيقة كانت في اعليهم  
ففي فيها عليه الترتيب الذي ذكره هذا المعترض لو ثبت لا يضر بتغير اوصافها في هذه  
الحالة ايضا كما هو معاني **قوله** ان مذهب الاثمة الثلاثة الخ هذا الكلام ليس في هذا المعترض  
فقط بل بعض اعوان القائلين بالمرح ايضا يتفككون بذلك وانه اوله اقله اطلاقهم  
المذهب وتعلمهم في الفلسفيا والافين هب الامام الشافعي ضره وبين مذهب محمد  
عربون بعيد وان اتفاقا على مذهب السني فان التخلل بطرح شيء او بالانقلاب  
مطهر عند محمد دون الشافعي حتى الخنزير الواقع في المحل فله نعم على القول القديم  
للشافعي بطهر الخنزير الواقع فيه السيد بلايب مستنده ما قاله الشافعي



في الغزيرين اللبن اذا عجن بجس او بول يمكن تطهيره كسائر الاعيان التي اصابها  
نجاسة فابعده وطريق تطهيره فاضه الماء عليه سبيل غسل سائر الاعيان وطريق  
تطهير باطنه ان يسقى في الماء حتى يصل الماء الى جميع اجزائه كالعجنين ما عدا  
بطونهم لوصول الماء الى جميع اجزائه هذا حكمه لم يطبخ فان طبخ فعلى التخرج الذي سبق  
يطهر ظاهره وكذا باطنه في الظاهر القولين لثبوتها بالنار وعلى الجديده نجاسة  
وذا غسل طهر ظاهره دون باطنه لانه استجى بالطبخ فلا يغفل الماء فيه وإنما <sup>يطهر</sup>  
الكل اذا قرح حتى صار كالتراب ثم انقض الماء عليه لو كان من خواص الامنع نفوذ الماء  
بعد الطبخ فهو كما قيل الطبخ انتهى وما مذهب مالك فقد قال النووي في شرح مسلم  
ان فيه عند ثلاث روايات صحها عن ان الخليل حرام فلو خللها عصي طهرت <sup>والثانية</sup>  
حرام ولا يطهر والثالث حلال ويطهر وقال النفري المالكي في شرح الرسالة  
ان الخمر لو تجرت او خللت فافان طهر وجوز بيعها وشراؤها ويطهر <sup>ها</sup>  
تعالها ولو فخر الغواص ولو توبا ووصل به من غير غسل بخلاف التوب <sup>الصا</sup>  
بالبول او الدم فلا بد من غسله ولو ذهبت عين النجاسة ولفرقان نجاسة <sup>الخمر</sup>

عارضة بالنسبة ونجاسة نحو البول اصلية ولا فرق في ذلك بين تخليلها بنفسها <sup>او بفعل</sup>  
فاعل وان اختلفت في الاقدام على تخليلها بالجوز والكرهه فان قيل حكم الخبث لا يزال  
الا بالملق والجواب ما قدمناه من الاستحالة تحصل بها الطهارة ايضا فقولهم لا يرفع  
الحديث حكم الخبث الا بالملق الاضافي في اي لا يرفع شئ من المعاني بالملق فان قيل  
يرد على قولنا الاستحالة تحصل بها الطهارة الماء المتغير بالخبث يرفع تغيره فان الزبح  
فيه البقاء على النجس جوب ان الماء لم يحصل له استحالة كاستحالة الدم مسكاو لينا  
او الخمر خلا بل هو باق على حقيقة استغنى وما في مذهب امام احمد فقال الشيخ عثمان <sup>الجبلي</sup>  
في هداية الرغب ان النجاسة لا تطهر باستحالة اي انتقال من صفة الى صفة فالمسك  
منها كدجرح وصي كسيف وكل وقع في ملاحة فصارت لمجانس الاعاقره خلق منها  
حيوان طاهر فتطهر بذلك والآخره تنقلب خلا بنفسها فتطهر كذلك وانقلب خلا تنقلبها  
من رين الى رين ومن موضع الى غيره لا قصد في تخليل صرع تخليلها ولو لبيم والبيد كالحمر  
فيما تقدم فان خللت ولو نقل القصد في تخليل لم تطهر فاذا نامت هذه الكلام <sup>الانصاف</sup> يعين  
يطهر لك الفرق بين المذهب وان الخمر بالتخليل يطهر عندنا في حقيقته ومالك لا يطهر <sup>عند</sup>



الشافعي رحمه الله فاهو بحكم انما قد ذكرنا الجواب وسببا لاختلاف المذهب فهاهنا  
 جوابك **قوله** رواية قاضي خان انما اعلم ان رواية قاضيان في رواية بلفظ لا يخرج  
 بالنسبة من العباد اغلا واستدل قاضيان بالزبد كما ذكره قاضي خان ولا يجوز اطلاقها  
 هنا على غيرهما مجازا لاقتضائهما الجمع بين الحنفية والمجازة ولا يجوز عند الحنفية ولا يجوز  
 قياس غيرها عليها لاختصاصها باحكام ليست في غيرها ويمكن ان يكون رواية قاضي خان  
 مبنيته على مذهبي يوسف وغيره المقتضى به من عدم تأثير الانقلاب في الطهارة وان يكون  
 مختصه بما يبقى فيه اثر النجاسة من اللون والريح او غيرها ويدل على ذلك رواية البحر  
 كما استذكر العجب من هؤلاء الاخاف الذين جئوا على فتوى الحرم حيث جئوا على قول قاضيان  
 بالواجب ونسب الامام الهمام باخفيفه رضي الله عنه الى انه مقطوع الخطا عن الله  
 عن سوا صبيحهم **قوله** لما في الصريح انما الصريح متبرج من الصريح والجوهري لم يذكر  
 معناه صاحب القاموس قد فرق بين العجبين فهو امام في اللغة مقدم على صاحب  
 الصريح والمستحب فلا يقاوم كلامه قولها فعلى المدعي ان يقول ذلك من مثل العباد  
 حتى يصحح ويوافق الاستدلال لا يصح له الاستدلال لان حكم المشتري عند الحنفية

حين الجرد عن القربة المعينة للمراد بحيث يمكن بالبرهان تعيين المراد التوقف كان التائب به  
 احد المفهومات من عين عين عند السامع وليس ههنا قسرين بين المراد فوجب انما  
 وليس ههنا اعادة وتأكيده حتى يدعى الا فادة والتأسيس كيف والتاكيد انما هو برب  
 للفظ بعينه وكذا الاعادة في نحو قولك انت طالق طالق طالق فان التأسيس اولى  
 من التاكيد كما لا يخفى على من له اشتمام بالعلوم بقي شيء اخر وهو ان صاحب الجرد ذكر ان الجرد  
 الذي عجز بالجر لا يطهر بالغسل ولو صب في الخلل وذهب اثرها بطهر انتهى فالتعقيب  
 الاثر يدل على ان قبل الصب اثر الخمر باقيا وهذا الكلام فيه مثل هذه المفاهيم  
 في كلام الفقهاء الحنفية وبالمجمل كلام قاضيان وغيره في مسألة العجب بالجر محتمل  
 فاذا ثبت لاحتمال سقط الاستدلال فلا يقاوم حجة الما فالو من الاستدلال موجب للتطهير  
**قوله** نقضنا ان كلام صاحب البحر والدمس قوله ما استدلال به صاحب الفتوى الفارسية  
 ان الجرد المذكور ليس لطهارة حيلة بل هو من الوجوه واستدل له برواية المحيط في  
 بان عدم الحيلة انما هو في تطهيره بالغسل كاللحم لانه حيل اخرى منها ما ذكره  
 صاحب البحر فكان المعترض لم يطر عبارة الفتوى بالتأمل ففقد ما نقضتم ثم انما



على صفوة الأنبياء الله صباحا ومساءً ط ط ط ط ط في شعبان سنة ١٢٧٢

